نائب رئيس مجلس سوريا الديمقراطية: نعمل على إعادة النظر باستراتيجيتنا بعد هروب الديكتاتور

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
سعر النسخة 30 ليرة سورية جديدة
أسبوعية ـ سياسية ـ ثقافية
www.ninarpress.net
العدد 36 ـ الأحد 5 تموز «يوليو» 2026

نينار برس NINAR PRESS
لإعلاناتكم
+963 958 677 164
+963 994 638 179
«أبو خالد الخابوري»

المدير العام لهيئة الموارد المائية المهندس أحمد كوّان في حوار خاص:

نعمل على دراسات متطورة من أجل توازن بين الاحتياجات المائية ومواردها

الثقة المفقودة... التحدي الأخطر أمام إعادة بناء الدولة السورية — 4

ما شكل الدولة السورية الجديدة؟ — 8

معدات لوجستية حديثة لصالح مجموعة موانئ دبي العالمية تصل لمرفأ طرطوس

الافتتاحية

العدالة الانتقالية في الميزان

أسامة آغي

هناك من يقول ويردّد كثيراً مقولة «انتصرت ثورة الشعب السوري»، هذه المقولة في وضعنا السوري الانتقالي لم تكتمل، وأمر اكتمالها يتعلق بجزأين اثنين يحققانه.

الجزء الأول هو تحرّر سوريا من حكم قبضة نظام الإبادة الأسدي، وهو حدث في الثامن من شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2024م.

الجزء الثاني لانتصار الثورة يتعلق بتحقيق أهدافها، والتي تشمل بناء دولة مواطنة وحريات، وتنجز في سياقها الانتقالي المؤقت تحقيق العدالة الانتقالية دون تمييز، لأن هذه العدالة تخصّ أولاً وأخيراً وكلاء الدم السوري في المجتمع من كل فئاته. وهو عمل تنهض به مؤسسات الدولة حفظاً للسلم الأهلي.

الجزء الأول نهضت به قوات ردع العدوان وأنجزته.

الجزء الثاني يحتاج بالضرورة إلى أن تكون العدالة الانتقالية شاملة، تشمل كل من ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ويكون هناك ما يوثّق ارتكابه لهذه الجرائم.

الجزء الثاني لا يختصّ بالمجتمع وحده، ونقصد وكلاء الدم وأهالي الضحايا، بل يمتد ليشمل كل من دعم بالمال والمواقف نظام الأسد الساقط، فالمال العام الذي نُهب بكثير من الطرق وألاعيب المستفيدين لا تكفي عملية استرداده فحسب، بل يجب أن تشملهم العدالة الانتقالية، لأنهم أطالوا بعذابات الشعب السوري الجريح بسبب دورهم في دعم ذلك النظام وإطالة عمره.

من ارتكب جرائم القتل والتعذيب ونهب المال العام أو الخاص هم برأي الشعب السوري من يجب أن تشملهم قوانين العدالة الانتقالية دون تفضيل لأي أحد منهم، أو لأي سبب كان.

التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها دمشق وغيرها من مدن سوريا ضد مناصري نظام الأسد هي تظاهرات تدفع باتجاه وحيد، إنه اتجاه العدالة الانتقالية، وهذا يعني تهيئة المجتمع بكل مكوناته للإقرار بضرورة الحفاظ على حقوق أولياء الدم، وحقوق من تمّ اغتصاب أملاكهم أو نهب أموالهم عبر تطبيق القانون عليهم.

ليس من حق الدولة إسقاط حق الادعاء شخصي، هذا الحق تحافظ عليه كل الشرائع الوضعية والسماوية، وبالتالي، على الدولة ومؤسساتها النهوض بإحقاق حقوق الناس دون تمييز، وهذا يعني تقديم كل من شارك في الدفاع عن نظام الإبادة الأسدي عبر القتل أو النهب أو ارتكاب الجرائم المختلفة بما فيها جرائم التحريض إلى المحاكمات العادلة.

لا أحد فوق القانون، ولا أحد فوق حقوق الناس.

لم نقل تعبير سورية الجديدة ترفاً أو لغواً أو حشواً في الكلام بل نقصد دولة حقيقية وعريقة وبمنطلقات راسخة ومسار صحيح.
ولم يقتصر حديثنا على الإعمار وإعادة الإعمار باعتباره الحاجة الملحة والضرورة الأولية للشعب السوري بعد حرب تدميرية شنّها النظام المخلوع وأعوانه وداعموه ضد سورية وشعبها الحقيقي، لم نقتصر على الإعمار بل توسّعنا لنشمل البناء ونقصد تأسيس بنية تحتية وإنشاء اقتصاد وطني متكامل بجميع أذرعه ومجالاته وقد وصل طموحنا المشروع إلى درجة الرقي والتقدم والازدهار.

سورية الجديدة تستطيع إعمار وبناء وترقية ذاتها بقدراتها الذاتية ولكن بشروط

أنس الحراكي

لاختصار موضوع هام وحيوي وأساسي كهذا فقد قرعنا صلبه من باب رؤيتنا وطموحنا فقلنا: إن سورية تستطيع تنفيذ كل هذه المهمات بقدراتها الذاتية ونقصد أنه دون الاعتماد نهائياً على المعونات والمساعدات ونظراً لاستبعاد أو استغراب بعضهم المتوقع فقد قلنا: إن هذا أمر ممكن وقابل للتنفيذ والتحقيق ولكن بشروط ومن هنا وبعد ما اعتبرنا أن كل ما تقدم هو تمهيد وإيضاح فسوف نبدأ الحديث حول الشروط ونتوسع بالشرح لجلاء الموضوع، ودعونا نبدأ أولاً بالتركيز على جانب إعادة الإعمار والإسكان ونستأنف الكلام حول تحديد الشروط:

أولاً: الشرط الأساسي والعام وجود وقيام دولة وحكومة حقيقية مكتملة الأركان والأسس مثل الدول القوية والمستقرة وبكامل قوات الدفاع وأجهزة الأمن العام ومؤسسات العدل والقضاء والمؤسسات المالية الحقيقية والمكتسبة لكامل الثقة، وعلى ضوء وجود ذلك سنعرض خطوات عملية الإعمار.

أولاً: تقوم الدولة باستخدام كامل طاقاتها ومقدراتها ومن بينها:

1- عائدات المعابر ومعها الضرائب.

2- عائدات النفط والغاز والفوسفات والثروات الباطنية.

3- مصادرة جميع أملاك وممتلكات فلول النظام السابق من قادة مجرمين ومعهم الشبيحة والتجار ورؤساء الأموال الشركاء والمتعاونين والمستفيدين وهي أموال طائلة.

ثانياً: إنشاء الدولة لما تستطيع إنشاءه من معامل ومصانع لمستلزمات البناء وكذلك إنشاء شركات ومؤسسات بناء وإعمار.

ثالثاً: إعادة النظر في جميع مخططات وتصميمات البناء في جميع أنحاء البلاد وخاصة في الأرياف، ونقصد تحديداً وجوب اعتماد والتوجه نحو البناء الطابقي في الأرياف وذلك بإنشاء كتل سكنية منظمة، وهذا يفيد بتوفير الأراضي الزراعية وكذلك باختصار تكلفة المرافق والبنى التحتية مثل تأمين الكهرباء والهاتف ومياه الشرب والصرف الصحي وتوفير تكلفة الخدمات والنقل وهذا كله علاوة على توفير تكلفة البناء ذاته.

رابعاً: تشجيع المستثمرين من السوريين في الداخل والخارج وتشجيع المستثمرين العرب والأجانب على القدوم والاستثمار في مجال الإعمار والإسكان.

خامساً: التشجيع والتوجيه والتسهيل لقيام المستثمرين بإنشاء معمل إنتاج المستلزمات وإنشاء شركات بناء وإعمار وتأمين الحماية والضمان.

سادساً: البدء بشكل سريع بإقامة الكتل والمجمعات السكنية ونخص المناطق المدمرة والأكثر حاجة ويمكن أن نبدأ في المناطق الأكبر جدوى وفرصاً لتحقيق النجاح والنتائج المرجوة.

سابعاً: كيف سيتم توزيع أو تمليك الشقق السكنية؟ وهذا هو الجانب الأهم في خطة البناء:

1- يتم الإعلان المسبق والموضّح ويكون ذلك بشكل مضمون بعد نيل ثقة الجمهور التامة بالشركات سواء الوطنية أو الأجنبية بعد ضمان الدولة للمصداقية والالتزام بما يتم الإعلان عنه والتعهد بإنتاجه وتحقيقه.

2- يتم الاكتتاب والحجز بدفع الأقساط المسبقة وذلك للطبقة القادرة على الدفع المسبق.

3- بعد تنفيذ البناء يتم طرح الأعداد المتبقية والفائضة عن (الاكتتاب المسبق) للبيع فتتقدم الطبقة القادرة على تسديد كامل الثمن.

4- تستمر وتتواصل عملية البناء وسوف تحاول الدولة إيجاد طريقة لإسكان الطبقة الفقيرة وغير القادرة على تسديد كامل تكلفة الشقة السكنية وذلك بدخول الحكومة كواسطة وصل بين المستثمرين وشركات الإعمار وبين المستهلك وتصبح الدولة هي الضامن. وسوف يتم طرح الشقق وبيعها بالتقسيط المدروس وبفوائد مدروسة، وإلزام المشتري بمواصلة دفع الأقساط حتى انتهاء تسديد كامل الثمن ولكن سيكون ذلك مقابل بقاء الشقة السكنية ملكاً للدولة، حتى ينتهي من التسديد الكامل وإلا ستتم مصادرة الشقة وطرحها البيع بالمزاد العلني في حال حدوث تقصير.

وفي هذه الحالة على الأرجح ستقوم جهات استثمارية بتمويل عمليات البناء والبيع المؤجل وضمن أقساط في ظل ضمان الدولة وحلولها وكيلاً ونائباً عن المستثمر ومقابل فوائد مالية سيتم استيفاؤها من المستهلك وإضافتها إلى رأس المال الأصلي لصالح المستثمر.

ثامناً: من المحتمل أن يبقى لدينا طبقة عاجزة عن الاشتراك ودفع الأقساط، سيتم استيعابهم فيمكن أن تم إنشاء مجمعات سكنية خاصة لعمليات الإيجار والاستئجار سواء من قبل الدولة وعلى نفقتها إذا أمكن ذلك، وسيتم طرح وبيع أعداد كبيرة من الشقق لأفراد أو لشركات ويتم تأجير هذه الشقق بأسعار مناسبة وهنا أيضاً سوف تقوم الدولة بدور الوسيط والوكيل والضامن.

تاسعاً: سوف تكون عملية البناء والإعمار وتأمين السكن عملية ممكنة وسهلة حيث يعلم الجميع أن معظم الشعب السوري لديه القدرة والإمكانية على تأمين وتسديد ثمن منزل ولكن ما يعيق ذلك الآن هو قلة التنظيم وانعدام التسهيل وتزايد التكلفة أما وفق الطرق المنظمة والمدروسة فستنخفض تكلفة البناء.

وعند وجود مؤسسات مالية وقانونية تضمن وتنظم فسوف يسهل توظيف كامل المقدرات والإمكانيات.

وللحديث بالأرقام فإن سورية الجديدة تحتاج بشكل عاجل إلى ما يقارب مليوني شقة سكنية وبشكل فني وتصميم ذكي وبأسلوب علمي فيجب ألا تتحاوز تكلفة الشقة عشرة آلاف دولار وهذا يعني أن الأموال اللازمة للإعمار والإسكان هي عشرين مليار دولار وهذا الرقم رغم ضخامته فهو بحوزة وبمقدور سورية الجديدة والسوريين.

ليس هذا فحسب بل سنتوسع ونبدأ عملية بناء دولة حديثة قوية ومستقرة ومتقدمة ومزدهرة وكل ذلك رهن تحقيق الشروط اللازمة.

سورية تحتاج بشكل عاجل إلى ما يقارب مليوني شقة سكنية وبشكل فني وتصميم ذكي وبأسلوب علمي ويجب ألا تتحاوز تكلفة الشقة عشرة آلاف دولار

علي رحمون نائب رئيس مجلس سوريا الديمقراطية لـ نينار برس :

نعمل على إعادة النظر بأوراقنا واستراتيجيتنا بعد هروب الديكتاتور

حاوره: المشرف العام

تتغيّر مواقف القوى السياسية من وقت إلى آخر نتيجة تغيّر عوامل في الواقع، مثل هذه الحالة يعمل عليها مجلس سوريا الديمقراطية «مسد». نينار برس التقت السيد علي رحمون النائب المشارك لرئيس مجلس سوريا الديمقراطية ووضعت أمامه أسئلتها فكان هذا الحوار.

*** نينـار بـرس: نحـن في سـوريا في مرحلة انتقالية تمتد لخمس سـنوات، مضـى منهـا سـنة ونصـف. كيـف تقـرأ واقـع الحال السـوري سياسـياً واقتصاديـاً وأمنياً؟**

لا توجد خطة واضحة وشاملة للمرحلة

يقول السـيد علي رحمون في إجابته على سؤالنا:

تمرّ سـوريا اليوم بمرحلـة بالغة التعقيد، تتداخـل فيها تحديات سياسـية وأمنية واقتصاديـة واجتماعية حادّة، في وقت لا تزال السـلطة الانتقالية تفتقـر إلى رؤية شـاملة وخطـة متكاملـة لإدارة المرحلـة الانتقاليـة، مـا يثيـر قلقـاً حقيقيـاً مـن استمرار حالة عدم الاستقرار، ويُبقي الباب مفتوحاً أمام احتمالات التصعيد والتوتّر.

ويضيـف رحمـون: السـلطة الانتقاليـة تسـعى إلـى تثبيـت حضورهـا فـي ظل ظـروف داخليـة وإقليميـة غايـة فـي التعقيد، وفي بلد يشهد تباينات واضحة وتدخـلات سياسـية وعسـكرية خارجية متعـددة، ويبقى أداؤها رهناً بردود الفعل والمعالجـات المرحليـة، دون وجـود خطّة شـاملة وواضحـة المعالـم لإدارة الأزمـات القائمة.

موضحـاً: أن السـلطة الحاليـة أمامهـا تحديـات جمّـة علـى أكثـر مـن صعيـد، سياسياً وعسـكرياً، في ظلّ وجود فصائل وأجسـام عسـكرية متعـددة ومتباينـة، وغياب رؤية وطنية جامعة تشـكّل أرضية مشتركة للمرحلة المقبلة. ويتضاعف هذا المأزق بفعـل الوضع الاقتصـادي الذي لا يزال شـديد القسوة، مع اسـتمرار ارتفاع معدلات الفقـر والبطالة، وتدهـور القدرة الشـرائية، وارتفـاع تكاليـف المعيشـة، إضافة إلى الأعبـاء المتراكمة في قطاعات الكهرباء والاتصالات والخدمات الأساسية، وهو ما ينعكس بصورة مباشـرة على حياة السوريين اليومية.

ويـرى رحمـون: أن الأمـور على المسـتوى الاجتماعـي لا تزال هناك حالات انقسـام وتشـظٍّ مجتمعـي علـى أسـس طائفيـة وإثنيـة، تغذّيها مظاهر العنف وخطابات الكراهية. وتسـهم التدخـلات الإقليمية والدوليـة فـي زيـادة تعقيـد المشـهد السـوري وتعميـق حالـة انعـدام الثقـة بين الأطـراف المختلفة، ومـن ذلك اليوم المحـاولات الرامية إلى توريط السـوريين في التدخّل بالشأن اللبناني.

وبرأيـه: لا تـزال ملفـات داخليـة عديـدة بحاجة إلى معالجات سياسـية واجتماعية أعمـق، خصوصاً بعـد ما شـهدته مناطق السـاحل السـوري إثر أحـداث آذار 2025 التـي تعرّض فيها مدنيـون لأعمال عنف ذات خلفيـات طائفيـة. ومـن الواضـح أن المقاربـات الأمنيـة وحدهـا لا تكفـي لمعالجة تداعيات تلـك الأحداث، في ظل استمرار معاناة السـكان على الصعيدين المعيشـي والاجتماعي. وبالمثـل، لا يزال ملف السـويداء بحاجة ماسّـة إلـى حلول وضمانـات حقيقية تعـزّز الثقة وتطمئن المجتمع المحلّـي، خاصة بعد الانتهاكات التي ارتُكبت في المحافظة، دون أن تُطرح حتـى الآن أي آفاق حقيقية للحل. وعموماً، تبقـى الأوضـاع مفتوحة علـى احتمالات متعددة، في غياب حلول جادّة ومستدامة.

*** نينـار بـرس: اندمـاج قوات سـوريا الديمقراطية في الجيش السـوري ساعد على فتح آفاق الاسـتقرار الوطني العام. هل يفكـر مجلس سـوريا الديمقراطية بالتحـول إلى حزب سياسـي؟**

نسعى إلى دور ريادي

يجيـب السـيد علـي رحمون على سـؤالنا الثاني ويقول:

فيما يتعلـق بقوات سـوريا الديمقراطية (قسـد) والإدارة الذاتيـة، لابدّ من التفريق بين «قوات سـوريا الديمقراطية» (قسـد) من جهة، و«مجلس سـوريا الديمقراطية» (مسـد) مـن جهـة أخـرى. فـ«مسـد» هو تحالف سياسـي – اجتماعـي يضمّ أكثر مـن 35 حزبـاً سياسـياً سـورياً، إضافـة إلـى منظمـات مجتمـع مدنـي ونقابـات وشـخصيات سياسـية مسـتقلة. ويعمل المجلس اليوم على إعادة النظر في أوراقه، خصوصـاً مـا يتعلّـق برؤيته السياسـية ومهمتـه واسـتراتيجيته، بنـاءً علـى المسـتجدات والتطورات التي شـهدتها سـوريا بعد هـروب الديكتاتور وسـقوط نظامه في 8 كانون الأول/ديسـمبر 2024، وفي هذا السـياق يسـعى مجلس سوريا الديمقراطيـة إلى أن يكـون دوره الوطني السوري ريادياً بالدعوة للتحالفات الوطنية الديمقراطية، لتحقيق سوريا الديمقراطية اللامركزية من خلال التشاركية السياسية والمجتمعية دون أي إقصاء أو تهميش.

وهنا اود الإشارة إلى أن السلطة الانتقاليّة لم تشـارك اي جهة سياسـية بالتشـاور أو بالحـوار حول تشـكيل مجلـس النواب. ولذلـك أقول لسـنا مشـاركين كغيرنا من القوى السياسية السورية.

ضرورة عقد مؤتمر وطني عام

ويـرى رحمون: أن الحوار الجاد والمسـؤول هو الذي سيمكننا من الوصول إلى الدعوة إلـى مؤتمر وطنـي عام يضـم كل ممثلي المكونات السـورية السياسـية والمدنية والاجتماعية والقومية والدينية،

وبـدون مؤتمر وطني حقيقـي ينبثق منه حكومـة وحـدة وطنيـة انتقاليـة ولجنـة دستورية، لا يمكن الوصول إلى الاستقرار المنشود، خاصة وأن ثمّة قلقاً حقيقياً من مخاطر انتقال الصراع من الإطار السياسي إلـى حالـة انقسـام مجتمعـي وهوياتي عميق، وهو ما يشكّل أحد أخطر التحديات التي قد تواجه سوريا في المرحلة المقبلة.

نحن مع دولة المواطنة المتساوية

ويعتقـد رحمون أن أي مسـار حقيقي نحو الاسـتقرار يتطلب إطلاق حـوار وطني جاد وشامل، يؤسس لعملية سياسية متكاملة ويوفر ضمانات حقيقية لبناء دولة المواطنة المتساوية. فاسـتمرار الوضع الراهن ليس مجرد حالة من عدم الاستقرار، بل هو انحدار متسارع نحو حافة الهاوية؛ كل يوم يمضي دون حل سياسـي شامل يقرّب سوريا أكثر من صـراع هوياتـي مدمّر، تـذوب فيه كل الحـدود. المخـرج الوحيد القابـل للتطبيق هـو إطـلاق مسـار سياسـي جـاد، يتوّجه مؤتمر وطني جامع لكل السـوريين، يمتلك صلاحيـة تشـكيل حكومـة وحـدة وطنية انتقالية، وهيئة دسـتورية عليا، ويؤسس لعدالـة انتقاليـة حقيقية تطـوي صفحة الماضـي، وتضمن عدم تكرار المآسـي. أيّ مسـار أقل مـن ذلك هو مجرد إعـادة إنتاج للأزمـة وتعميق لجراح السـوريين التي لم تندمل بعد. دولة المواطنة المتساوية هي المشـروع الوطني الوحيد القادر على تجاوز الانقسام، ويجب أن يبدأ العمل عليه فوراً.

أي مسار حقيقي نحو الاستقرار يتطلب إطلاق حوار وطني جاد وشامل يؤسس لعملية سياسية متكاملة ويوفر ضمانات حقيقية لبناء دولة المواطنة المتساوية

حين يخشى السوري شريكه أكثر من خصمه

الثقة المفقودة... التحدي الأخطر أمام إعادة بناء الدولة السورية

قد لا يكون أخطر ما خلفته الحرب السورية تدمير المدن والبنى التحتية، بل انهيار الثقة بين السوريين أنفسهم. فإعادة إعمار الحجر، مهما بلغت كلفتها، تبقى أيسر من إعادة بناء الثقة حين تنهار. فاليوم، لا يخشى كثير من السوريين خصومهم بقدر ما يخشون سوء الفهم والتخوين من شركائهم في الوطن.
حين يصبح الخلاف على الوسائل اتهاماً في النوايا، تتحول أزمة السياسة إلى أزمة مجتمع.

مرعي الرمضان

ليست هذه مجرد أزمة بين السلطة والمجتمع، ولا بين المكونات المختلفة فحسب، بل أزمة تمس ما يسميه علماء الاجتماع السياسي بـ «رأس المال الاجتماعي»؛ أي شبكة الثقة التي تسمح للدولة والمجتمع بالعمل بصورة طبيعية. وعندما تنهار هذه الشبكة، تصبح الدولة أقل قدرة على التعافي مهما توافرت الموارد.

الثقة التي انهارت

يبدأ انهيار الثقة من الاقتصاد، لكنه لا يتوقف عنده. فالواقع الاقتصادي السوري يتسم بركود تضخمي، وتشير تقديرات دولية إلى أن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر. وفي ظل هذا الواقع، أسهمت سياسات تحرير الأسعار وتقليص الدعم، دون بناء شبكات أمان اجتماعي كافية، في تعميق الشعور بالعجز وفقدان الثقة بالمؤسسات.
كما ساهم تراجع الإحساس بالمشاركة في صناعة القرار، واتساع الفجوة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، في ترسيخ الاعتقاد بأن السياسات العامة لم تعد تعكس أولويات المجتمع. ومع ذلك، فإن الإنصاف يقتضي الإقرار بأن أداء الحكومة ليس المصدر الوحيد لهذه الأزمة، بل هو أحد العوامل التي تفاقمت في ظل العقوبات الدولية، وتدمير البنى التحتية، والانقسام الجغرافي الذي يحد من فاعلية أي سياسة اقتصادية أو خدمية.
ولا تتغذى أزمة الثقة على النتائج وحدها، بل على الإحساس بعدالة الإجراءات أيضاً. فعندما يشعر المواطن بأن فرص الوصول إلى العدالة، أو سماع الشكاوى، أو إنفاذ القانون ليست متكافئة، فإن الشك لا يطال القرار فحسب، بل يطال المؤسسة نفسها، حتى وإن كانت بعض هذه الانطباعات لا تعكس جميع الوقائع.
وزاد من تعقيد المشهد تشكل شبكات مصالح ارتبطت باقتصاد الحرب، واستفادت من الاحتكار والتهريب واقتصادات المساعدات، بما جعل استمرار الانقسام أكثر ربحية لبعض الفاعلين من استعادة الاستقرار وسيادة القانون.
حين أصبح الشك هو القاعدة لا يمكن فصل أزمة الثقة عن الانقسام الجيوسياسي الذي حوّل أجزاء واسعة من سوريا إلى مناطق نفوذ متباينة في مرجعياتها الأمنية والاقتصادية والإدارية. لكن المظهر الأكثر إيلاماً للأزمة يتجلى داخل البيئة الوطنية نفسها.
ففي كثير من الأوساط السورية، لم يعد الخلاف يدور حول الأهداف الكبرى بقدر ما أصبح يدور حول النوايا والدوافع. وأصبح من المألوف أن يتردد ناشط أو أكاديمي أو فاعل مدني في التعبير عن رأيه خشية أن يُصنَّف فوراً في أحد المعسكرات المتقابلة.
ولعل المفارقة الأكثر إيلاماً أن تجد أشخاصاً يرفضون الاستبداد، ويتمسكون بوحدة الدولة السورية، ويتفقون على معظم الأهداف الوطنية، لكنهم يعجزون عن إدارة خلاف محدود حول وسيلة أو أولوية، دون أن يتسلل الشك إلى النوايا أو تتصاعد الاتهامات المتبادلة. وهنا لا يعود الانقسام سياسياً فحسب، بل يصبح دليلاً على التآكل العميق الذي أصاب الثقة داخل المجتمع نفسه.
وقد أسهمت البيئة الرقمية في تعميق هذا الواقع عبر «غرف الصدى» التي تعيد إنتاج المواقف نفسها، وتضخم الأخبار الزائفة، وتعزز خطاب التخوين، حتى بات الاختلاف في الرأي يُعامل أحياناً باعتباره دليلاً على الخصومة، لا اجتهاداً مشروعاً.
وكما أن الحروب تبدأ عندما تنهار الثقة، فإن الدول لا تُبنى عندما يتفق الجميع، بل عندما يثق المختلفون بأن خلافهم لن يحرمهم من حقوقهم.

من أين تبدأ الاستعادة؟

في ظل هذه التعقيدات، تبدو الحلول الشمولية السريعة أقرب إلى الأمنيات منها إلى السياسات الواقعية. لذلك، يبرز مفهوم «التعاون الوظيفي» بوصفه مدخلاً عملياً لإعادة بناء الثقة عبر المصالح اليومية المشتركة.
ولا تقوم هذه الفكرة على افتراض وجود ثقة مسبقة، بل على العكس؛ فهي تنطلق من أن التعاون في الخدمات الأساسية، والاقتصاد المحلي، والحقوق المدنية، يمكن أن يخلق تدريجياً مصالح مشتركة تعيد إنتاج الثقة، بدلاً من انتظار توافق سياسي شامل قد يطول.
فالتاريخ يُظهر أن المصالحة السياسية المستدامة لا تُبنى على الاتفاقات وحدها، بل على خبرات يومية متراكمة يكتشف خلالها الناس أن التعاون أكثر جدوى من القطيعة، وأن سيادة القانون أكثر أمناً من منطق الغلبة.

الخلاصة

إن أخطر ما أنتجته الحرب السورية ليس الدمار المادي وحده، بل انهيار الثقة الذي جعل السوري يشك في مؤسسات دولته، وفي شريكه السياسي، وأحياناً في دوافع من يشاركه الهم الوطني نفسه.
ولذلك، فإن إعادة بناء الدولة لا تبدأ بإعادة إعمار الحجر فقط، ولا بإبرام التسويات السياسية وحدها، بل تبدأ بإعادة بناء الثقة بين السوريين، وترسيخ شعورهم بأن اختلافهم لا يلغي مواطنتهم، وأن القانون يحمي الجميع على قدم المساواة.
فالعقد الاجتماعي السوري الجديد لن يولد من طاولات التفاوض وحدها، بل من قدرة السوريين على إعادة اكتشاف ما يجمعهم قبل ما يفرقهم.
فالدول قد تُعاد إعمارها بالأموال، أما الثقة فلا تعيد بناءها إلا العدالة وسيادة القانون.

لم تعد الحكاية السورية في ألمانيا مجرد قصة وصول عبر طرق اللجوء، أو انتظار قرار حماية، أو البحث عن مكان آمن بعد سنوات الحرب. خلال أكثر من عقد، تحولت هذه الحكاية إلى مسار إنساني واجتماعي وسياسي أكثر تعقيداً: مسار انتقل فيه مئات الآلاف من السوريين تدريجياً من سؤال النجاة إلى سؤال الاستقرار: كيف نبني حياة جديدة؟ وكيف نحافظ في الوقت نفسه على الهوية والجذور؟

من رحلة النجاة إلى صناعة المستقبل...

السوريون في ألمانيا.. عقد كامل من التحول

إعداد: خالد المحمد

بين عامي 2015 و2016، كان المشهد مختلفاً. كان السوري القادم إلى ألمانيا يبحث أولاً عن الأمان، وعن فهم نظام جديد بلغة جديدة، وعن إجابات لأسئلة يومية مرتبطة بالإقامة والسكن واللغة والإجراءات القانونية.

أما اليوم، وبعد سنوات من الإقامة، أصبحت الأسئلة مختلفة: العمل، التعليم، التدريب المهني، بناء الأسرة، المشاركة في المجتمع، ومستقبل جيل جديد يكبر بين ثقافتين.

ومن خلال خبرته اليومية مع اللاجئين والمهاجرين، يرى بشير علي، المرشد التربوي والباحث في قضايا الهجرة والاندماج، أن التحولات التي طرأت على واقع السوريين في ألمانيا لا يمكن فهمها من زاوية واحدة، بل من خلال مسارين متداخلين: مسار سياسي وقانوني، ومسار اجتماعي وإنساني.

يقول علي: إن ألمانيا شهدت خلال السنوات الأخيرة توجهاً واضحاً نحو تشديد سياسات اللجوء والهجرة، ظهر في إجـراءات مثل تعليق لـمّ الشمل لأصحاب الحماية الثانوية، وتشديد الرقابة على الحدود للحد من الدخول غير النظامي.

ويرى أن هذه التحولات ترتبط بعدة عوامل، من بينها المخاوف الأمنية، والضغط على منظومة المساعدات الاجتماعية، إضافة إلى النقاشات السياسية والمجتمعية حول الهجرة والاندماج واختلاف القيم وطرق التفكير.

كما انعكست التطورات السياسية في سوريا على ملفات اللجوء الجديدة، حيث تم تعليق البت مؤقتاً في بعض الطلبات بهدف إعـادة تقييم الوضع في سوريا، قبل استئناف النظر في جزء منها. وفي عام 2025 صدرت قـرارات في 25،293 طلباً لسوريين، وكانت نسبة من حصلوا على أحد أنواع الحماية الأربعة منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغت حوالي 2.1%.

لكن هذه التحولات القانونية لا تختصر واقع السوريين في ألمانيا، لأن الصورة الاجتماعية تغيرت بشكل كبير أيضاً.

فوفق رؤيـة علي، فإن شريحة واسعة من السوريين تجاوزت مرحلة البحث عن الأمان، وانتقلت إلى مرحلة بناء الحياة. فهناك فرق كبير بين شخص وصل حديثاً وما زال ينتظر قراراً، وبين شخص عاش سنوات داخل المجتمع الألماني، وتعلم اللغة، ودخل سوق العمل، وأصبح لديه أسرة ومدرسة ومهنة.

ويشير علي إلى أن طالبي اللجوء الجدد، الذين بلغ عدد الملفات السورية العالقة لديهم قرابة 86 ألف ملف في نهاية عام 2025، يعيشون مرحلة مختلفة عنوانها الانتظار وعدم اليقين.

في المقابل، فإن مئات الآلاف من السوريين الذين يعيشون في ألمانيا منذ سنوات، ويحملون أنواعاً مختلفة من الإقامات، انتقل كثير منهم إلى مرحلة أكثر استقراراً ترتبط بالعمل والتعليم والأسرة والمشاركة الاجتماعية.

ورغم استمرار القلق لدى بعض السوريين من احتمال سحب الإقامة أو الترحيل، يرى علي أن هذا الخوف يكون أحياناً أكبر من الواقع القانوني، لأن النظام الألماني يوفر مسارات متعددة للاستقرار، خصوصاً لمن اندمجوا في المجتمع، أو دخلوا سوق العمل، أو بدأوا التدريب المهني، أو واصلوا تعليمهم.

ومن أبرز المؤشرات التي يستند إليها في تقييم هذا التحول: دخول أعـداد كبيرة من السوريين إلى سوق العمل، والتحاق الشباب بالتدريب المهني والجامعات، ووجود جيل كامل من الأطفال داخل المدارس الألمانية. هذه المؤشرات تعكس انتقال المجتمع السوري في ألمانيا من حالة الانتظار إلى حالة المشاركة.

لكن الانتقال من مرحلة النجاة إلى مرحلة الاستقرار لم يلغ الصعوبات. ففي السنوات الأولى كانت الأولويات واضَحة: الأمان، الإقامة، السكن، اللغة، وفهم القوانين والحقوق والواجبات.

أما اليوم، فقد أصبحت التحديات أكثر ارتباطاً بالمستقبل: لمّ الشمل، الاعتراف بالشهادات، تعديل المؤهلات، بناء مسار مهني، وتأمين استقرار طويل الأمد للأسرة.

تبدو القصة السورية في ألمانيا أبعد من مجرد ملف هجرة إنها قصة مجتمع يعيد تشكيل نفسه في بلد جديد

وهنا تظهر صورة جديدة للسوري في ألمانيا؛ لم يعد فقط شخصاً يحتاج إلى المساعدة، بل أصبح أيضاً طالباً، وموظفاً، وصاحب مهنة، وأباً أو أماً لأطفال يعيشون تجربة مختلفة عن تجربة الجيل الأول.

وتبرز قضية الجيل الجديد كأحد أهم ملفات المرحلة المقبلة. فالأطفال والشباب الذين دخلوا المدارس الألمانية خلال السنوات الماضية يتشكل وعيهم داخل بيئة جديدة، أصبحت فيها اللغة الألمانية والمدرسة والمجتمع المحيط عناصر أساسية في تكوين شخصياتهم.

لكن التحدي الأكبر يبقى في بناء توازن بين الاندماج والحفاظ على الـجـذور. فاللغة العربية والذاكرة الثقافية لا ينبغي أن تتحولا إلى حاجز أمام الاندماج، كما أن الاندماج لا يعني فقدان الهوية.

إنه جيل يعيش بين عالمين: وطن يحمله في الذاكرة، ومجتمع يبني فيه حياته اليومية.

بعد عقد كامل، تبدو القصة السورية في ألمانيا أبعد من مجرد ملف هجرة. إنها قصة مجتمع يعيد تشكيل نفسه في بلد جديد، ويحاول أن يوازن بين الذاكرة والمستقبل، بين الانتماء الأصلي والحياة الجديدة.

هذه التجربة لا تخص السوريين وحدهم، بل تمثل اختباراً أيضاً للمجتمع الألماني ومؤسساته: هل تستطيع ألمانيا الانتقال من إدارة ملف اللجوء إلى بناء علاقة طويلة الأمد مع مجتمع مهاجر أصبح جزءاً من نسيجها الاجتماعي؟

لكن السؤال الذي يفتح الباب للحلقة القادمة يبقى: إذا كان الجيل الأول قد خاض رحلة الانتقال من الخوف إلى الاستقرار، فكيف يعيش الجيل الجديد هذه التجربة؟ وهل يستطيع أبناء السوريين في ألمانيا أن يبنوا هوية تجمع بين الجذور والانتماء والمواطنة الجديدة؟

في الأيام الأخيرة، تابع السوريون مشاهد لم يتخيل كثيرون أنهم سيرونها يوماً. وجوه كانت لسنوات ترمز إلى السلطة المطلقة، أصبحت تقف بثوبها المخطط أمام العدالة. أحمد حسون، وعاطف نجيب، ووسيم الأسد، وغيرهم، لم يعودوا أسماءً بعيدة عن المساءلة.

لا دولة بلا عدالة
المحاكمات التي تحدد مستقبل سوريا

صفوان جمّو

لـم تكـن ردود فعل السـوريين مفاجئـة. امتـلأت وسـائل التواصـل بالتعليقات السـاخرة والنكات والعبارات التي تعكس قدراً كبيراً من التشفي. قد يبدو ذلك قاسياً، لكنه في جانب منه تعبير عن تراكم سـنوات طويلة مـن القهـر والعجـز، حيـن كان مجرد انتقاد مسـؤول قد يكلف الإنسان حريته أو حياته. واليوم، يشـعر كثيرون أن عجلة العدالة بدأت تتحرك، ولو ببطء.

لكـن العدالـة لا ينبغـي أن تتحـول إلـى مناسـبة للانتقام، ولا إلـى محاكمات رمزية تكتفي ببضعة أسماء معروفة. قيمتها الحقيقيـة تكمن في أنها تطال كل مـن ارتكـب جريمـة بحـق السـوريين، مهما كان موقعه أو صفتـه أو الجهـة التـي ينتمي إليها. فالضحايـا لا يميزون بين مسـؤول كبيـر وآخـر صغير، ولا بيـن مـن حمـل رتبة عسـكرية أو ارتـدى ثوبـاً دينيـاً أو مارس نفوذه السياسي. الجريمة تبقى جريمة، وحق الضحية يبقى حقاً.

ومـن المهـم أيضـاً ألا تتحـول المصالحـات التـي جـرت خلال السـنة الماضيـة إلـى وسـيلة لإغلاق ملفات الجرائم الجسيمة. فهنـاك حقـوق شـخصية قـد يتنـازل عنهـا أصحابهـا، لكـن هنـاك حقوقـاً عامـة وحقوقـاً للضحايـا وللمجتمـع كلـه، لا يملك أحد إسقاطها أو التصرف بهـا. فجرائم التعذيـب والقتل والإخفاء القسـري والانتهاكات الواسعة ليسـت خلافات فردية يمكـن أن تنتهـي بمصافحـة، بل هـي قضايا تمـس المجتمع والدولة وسـيادة القانـون. ومن اختـار المصالحـة السياسـية أو الإداريـة لا ينبغـي أن تُفهـم مصالحـةُه علـى أنهـا إعفاء من المسـؤولية الجنائيـة إذا ثبـت تورطه في جرائم بحق الناس.

لقـد أثبتت تجـارب دول خرجت مـن الحـروب والانقسـامات، مثـل جنـوب أفريقيـا ورواندا والأرجنتيـن، أن العدالـة الانتقالية ليسـت ترفاً سياسياً، بل هي الجسـر الذي تعبر عليه المجتمعـات مـن الصـراع إلـى الاسـتقرار. صحيح أن لكل دولة تجربتها الخاصة، لكن القاسـم المشـترك بينهـا جميعـاً كان الاعتـراف بحقـوق الضحايـا، وكشـف الحقيقـة، ومحاسـبة المسؤولين وفق القانون، بعيداً عـن الانتقـام وبعيـداً أيضاً عن الإفلات من العقاب. فالتسويات السياسـية قـد تنهـي القتال، لكنهـا لا تنهي آثار الجريمة إذا بقيت بلا محاسبة.

لقـد مضـى علـى المرحلـة الانتقالية نحو عام ونصف، ويرى كثيـر مـن السـوريين أن ملـف المحاسبة تأخر أكثر مما ينبغي. لكـن التأخر، مهمـا كان مبرره، لا يعنـي أن الفرصة ضاعـت. فما زال بالإمـكان تـدارك ذلـك من خلال بناء مسـار قضائي مهني وعـادل، بعيـداً عـن الانتقائية أو تصفيـة الحسـابات، يطمئن الضحايـا ويمنـح المتهميـن فـي الوقت نفسـه حـق الدفاع والمحاكمـة العادلـة. فالعدالـة الانتقاليـة الحقيقيـة لا تنتقي خصوم الأمس، بل تلاحق كل من تلطخت يـداه بالدم أو التعذيب أو الفساد.

إن نجـاح هـذه المحاكمـات لن يقـاس بعدد الأحـكام الصادرة، بـل بقـدرة الدولـة علـى إقنـاع السـوريين بأن العدالة أصبحت قاعـدة لا اسـتثناء، وأن أحداً لن يكـون فوق القانون بعـد اليوم. فهذا هو الأسـاس الـذي يمكن أن يعيـد الثقـة بيـن المواطـن والدولـة، ويغلـق بـاب الثـأر الفـردي، ويفتح بـاب المصالحة الحقيقيـة. فالمصالحـة لا تُبنى على النسـيان، بل على الاعتراف والإنصاف وسيادة القانون.

السـلطة الانتقاليـة اليـوم أمام أهـم اختبـار منـذ تسـلمها المسؤولية. فنجاحها لن يقاس فقـط بتحسـين الاقتصـاد أو استعادة الخدمات، بل بقدرتها على بناء منظومة عدالة انتقالية حقيقيـة. فالمحاسـبة ليسـت مجرد اسـتجابة لمطلب شعبي، بـل هـي الأسـاس الأخلاقـي والقانوني الذي يمنح أي سـلطة شرعيتها.

معدات لوجستية حديثة لصالح مجموعة موانئ دبي العالمية تصل لمرفأ طرطوس

طرطوس ـ نورس محمد علي:

ضمـن إطار تحديـث البنية التحتيـة المرفئية ورفع القـدرة الإنتاجيـة والتشـغيلية وتعزيـز الحركـة التجاريـة المتنامية لمرفـأ طرطـوس، وصلـت إلى مينائـه البحـري باخرة محملـة بمعدات لوجسـتية حديثة لصالح مجموعة موانئ دبي العالمية.

رئيس قسم العمليات والاستثمار في مرفأ طرطوس يوسف عرنوس أوضح في تصريح صحفي أن وصول الباخرة التي تحمل المعدات الحديثة بقدرة إنتاجية جيـدة جـداً يعتبر حدثاً مميزاً وهـو أحد أهم ثمرات الشـراكة بيـن الهيئـة العامـة للمنافـذ والجمـارك وشـركة موانئ دبي العالمية، حيث يسهم دخولها العمل في تسريع العملية الإنتاجية من خلال تسريع عمليات التحميل والتفريغ على البواخر وتقليل زمن ترصيفها المرفئي، ما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية والحركة التجارية والتشغيلية.

وتعـد هـذه الخطـوة أولـى خطـوات إعـادة تأهيل واستبدال جميع المعدات المتهالكة.

الرافعة «كـوت فولد» من شـركة كونكرين الألمانية بقدرة اسـتطاعية حوالـي 125 طن حمولـة وارتفاع يصـل إلى 50 متر وامتـداد ذراع نحـو 51 متر، وفق حديث مازن علوش مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للمنافذ والجمارك.

أيضاً وفق تصريح علوش هناك ملحقات أخرى وهي «سـبريدر» لإمكانية العمل على الحاويات و«كبشين» الأول، تقـدر اسـتطاعته بحوالـي 24 متـر مكعـب والثاني 44 متر مكعب.

إذاً مـا يميز الرافعة هو منـاورة العمل على الحاويات وبضائع الدوكما.

هامش: الجدير بالذكر أن مرفأ طرطوس منذ التحرير يشـهد حركـة تجاريـة نشـطة تتطلـب تحديـث المعـدات والآليـات المتهالكـة التـي تعرقل سـير العمـل وتخفـض الإنتاجية، وهـذا ما تسـعى إليه هيئة المنافذ والجمارك بعملية التطوير والتحديث، فمـن المتوقع وصـول رافعتين مـن ذات الطراز في القريب العاجل.

المياه هي أسّ الحياة، والحضارات الأولى نشأت قرب الأنهار. لذا تحرص الحكومات على تأمينها عبر مصادر مختلفة ومتعددة من أجل سدّ حاجات بلدانها، هذه القاعدة تعتمد على معادلة توازن بين الوارد المائي بأشكاله كافة وبين سد الاحتياجات.
نينار برس التقت المهندس أحمد كوّان المدير العام لهيئة الموارد المائية في سوريا فكان هذا الحوار:

المدير العام لهيئة الموارد المائية المهندس أحمد كوّان:

نعمل على دراسات متطورة من أجل توازن بين الاحتياجات المائية ومواردها

حاوره: محمود حسن العساف

*** نينار برس: تعتبر سوريا من البلدان الجافة وشبه الجافة، ما هي استراتيجية الهيئة أمام هذا الواقع؟**

احتياجات تفوق الواردات

يجيب المدير العام لهيئة الموارد المائية على سؤالنا الأول فيقول:
تعتبر المياه من أهم مستلزمات التنمية، ولها دور حيوي في حياتنا اليومية، لهذا تمّ إيلاء الواقع المائي في سورية اهتماماً كبيراً، خاصة أنه يمرّ بظروف حرجة بسبب التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف، ويزداد الضغط على الموارد المائية بازدياد الطلب على المياه من القطاعات كافة يوماً بعد يوم، كانعكاس بديهي لتزايد السكان وللتطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.
ويشرح المهندس كوّان واقع الأحواض المائية في سوريا فيقول:
يُقسّم القطر إلى سبعة أحواض مائية: اليرموك، بردى والأعوج، العاصي، البادية، الساحل، الفرات وحلب، دجلة والخابور. ونتيجة لتحليل البيانات المتعلقة بجميع الأحواض المائية يتبين أن الاحتياجات المائية تفوق الواردات المتجددة.
ويتم تأمين الطلب المتزايد بالاعتماد على المياه الجوفية ما أدى إلى استنزاف مائي جوفي في جميع الأحواض باستثناء حوضي الفرات والساحل. إضافة لوجود بعض الأسباب التي تؤدي إلى تدهور الموارد المائية والمتمثلة في صرف مياه المجاري الخام غير المعالجة إلى الأنهار والسدود والمسطحات المائية والأراضي الزراعية، كذلك المياه الناتجة عن النشاطات الصناعية والاقتصادية ومياه الصرف الزراعي عالية الملوحة التي تحتوي على قدر كبير من الأسمدة والمبيدات.

دراسات متطورة للأحواض المائية

ويوضح كوّان:
يتراوح معدل الهطول المطري السنوي ما بين 100 إلى 1000 ملم. يوجد تفاوت كبير في توزع الموارد في الأحواض المائية، حيث تبلغ مساحة حوض الساحل حوالي 3% فقط من المساحة الإجمالية للقطر تتشكل فيه 13% من الموارد المائية الإجمالية. وتبلغ مساحة حوض البادية 39% من مساحة القطر ولا يتشكل فيه إلا 4% فقط من الموارد المائية الإجمالية.
قامت الهيئة العامة للموارد المائية بإنجاز العديد من الدراسات للأحواض المائية والتي تهدف إلى:
– تقييم الموارد المائية السطحية والجوفية.
– إعداد النموذج الرياضي للحوض.
– وضع الموازنات المائية للأحواض.
– تقييم الاحتياطي الطبيعي والاستثماري للمياه الجوفية.
– تحديد مناطق الأمل للاستثمار المستقبلي وشروط استثمارها.
ويضيف كوّان:
تقوم الهيئة حالياً بالتنسيق مع المنظمات الدولية والدول المانحة لتحديث هذه الدراسات وتطوير شبكات الرصد الجوفي والسطحي والمناخي وكذلك النماذج الرياضية في جميع الاحواض المائية.

*** نينار برس: ما هي الإجراءات التي تتخذها الهيئة العامة للموارد المائية لمواجهة الواقع المائي الحرج:**

ترشيد استهلاك المياه

يجيب المدير العام لهيئة الموارد المائية المهندس أحمد كوّان على سؤالنا الثاني فيقول:
هناك توجه حكومي نحو ترشيد استخدام المياه بالشكل الأمثل، وبما أن القطاع الاساسي المستهلك للمياه هو القطاع الزراعي، حيث تشير المعطيات الى أنه يستهلك حوالي 88% من الموارد المائية السنوية بالمقارنة مع 9% للشرب، و3% للقطاعات الأخرى.

88%
استهلاك القطاع الزراعي من الموارد المائية السنوية

خطط الدولة

أوضح المهندس أحمد كوّان المدير العام لهيئة الموارد المائية بأن الهيئة العامة للموارد المائية تقوم بالمشاركة في إعداد الخطة الزراعية، والتي تكون مبنية على الموارد المائية المتاحة، والتي تتكوّن من (الآبار، السدود، الينابيع والمسيلات المائية والبحيرات)، وعلى ضوء الهطولات الواردة في الموسم وتخازين السدود المتاحة، ما يستوجب التوجه لترشيد الاستخدام في هذا القطاع، وبالتعاون مع وزارة الزراعة نقوم بالعمل على تنظيم موارد المياه وخطط زراعية
ويشرح المدير العام كوّان خطط الدولة فيقول:

- التوجه بالخطط الزراعية نحو الزراعات الملائمة لظروف وندرة الموارد المائية المتاحة أي الزراعات التي تحتاج لمياه أقل وذات عائد اقتصادي جيد والتشجيع على الزراعات المطرية (البعلية) ونشر تقنيات حصاد مياه الأمطار.
- رفع درجة تنظيم الموارد المائية وخاصة الموارد السطحية عبر إنشاء المزيد من السدود والسدّات المائية حيثما كان ذلك ممكن فنياً واقتصادياً وكذلك تطوير شبكات الري الحكومية بالتحول من الشبكات المكشوفة إلى شبكات أنبوبية لتقليل الفاقد والهدر في شبكات الري الحكومية.
- تأمين مصادر بديلة عن طريق معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي قبل صرفها إلى المجاري المائية وذلك بهدف استخدامها في الري الزراعي كمصدر إضافي وحماية الموارد المائية من التلوث.
- التحول إلى منظومة الري الحديث الذي يوفر حوالي 50% من مياه الري مقارنة بأساليب الري التقليدي، ويرفع كفاءة الاستخدام إلى حوالي 90%.
- نشر ثقافة الري الجماعي والتشاركية في مجال استخدام المياه وتشجيع العمل الجماعي عن طريق تشكيل جمعيات مستخدمي المياه بهدف الاستخدام التشاركي الأمثل للموارد المائية بشكل فعال بما يضمن رفع كفاءة استخدام المياه ومراقبة كميات المياه المستجرّة وتركيب شبكات الري الحديث ويتم ذلك عبر تفعيل عمل مجالس إدارة الجمعيات بتنسيق وإشراف من مديريات الموارد المائية.
- السعي مع مؤسسات المياه لترشيد استخدام مياه الشرب عن طريق توعية المواطنين وتجديد شبكات مياه الشرب لرفع كفاءتها وتزويدها بالعدادات وقمع المخالفات.
- ضبط التجاوزات والتعديات على الموارد المائية.
- ترشيد استخدام المياه الصناعية وإلزام مستخدمي المياه في الأغراض الصناعية باستخدام الدارات المغلقة لمعالجة المياه الصناعية.

ما شكل الدولة السورية الجديدة

ماهي الدولة السورية الجديدة؟ الجواب: لا نعرف، لأن الحكومة الانتقالية لم تخبرنا بأي تصور عن هذه الدولة، سوى ما رأينا من الاحتفالات المبهرة عن المشاريع العقارية الضخمة ذات المصادر المالية المشبوهة.

كانت كلمة الرئيس الشرع بعد سقوط النظام أن الثورة قد انتهت وبدأت مرحلة بناء الدولة، كلام جميل، ولكننا بعد مرور عام ونصف لم نعرف ما هي ملامح هذه الدولة التي ستبنى، وبقينا في منطقة الأمنيات.

آن الأوان للسلطة أن تشرك الشعب السوري في كيفية بناء الدولة السورية الجديدة ولا تترك الأمر للظروف

ربما من أشد الخطوات الخطيرة التي اتخذتها الحكومة الانتقالية في طريق بناء الدولة أنها اعتمدت النظام الرئاسي، هذه كارثة سياسية في بلد لا يزال يلملم أطرافه.

أولاً: الشكل العام للدولة السورية المنشودة:

قامت الثورة السورية عام 2011 بهدف إسقاط نظام الاستبداد، الأسد البائد، وبناء دولة الحرية والعدل والديمقراطية، ولهذا فإننا ننظر إلى الدولة السورية المنشودة كأنها تحقيق لأهداف الثورة الثلاث وهي: الحرية والعدل والديمقراطية، وهي كما يظهر أهداف سياسية واجتماعية أولاً، ولم يذكر الاقتصاد صراحة لأنه مدمج بكل هدف، والأهداف الثلاثة هي:

أ- الحرية:

وهي التحرر من الاستبداد وممارسة كل الحريات التي شرعت للبشر بما فيها حرية التعبير والرأي، والتجمع، والسفر، والتحرر من الاضطهاد، وغيرها.

ب- العدل:

كان الأحرار ولا يزالون ينادون بالعدل في كل مناحي الحياة في ظل الدولة السورية بما فيها النظام القضائي، والعدالة الانتقالية، ورفع الظلم المتراكم على الأفراد والوطن.

ج- الديمقراطية:

الثورة على الاستبداد تعني أن الدولة السورية الجديدة يجب أن تنتهج الانتخابات الديمقراطية على كل المستويات أسلوباً للحكم لضمان مشاركة السوريين في حكم بلدهم.

ثانياً: المنظور الاقتصادي للدولة:

الدولة الحديثة تقوم على مرتكزين أساسيين: الأول هو الأمن والحرية، والثاني هو المنظور الاقتصادي، وهذا المنظور يتضمن: اقتصاد السوق الحر، والنهوض الاقتصادي المتوازن، والعدالة الاجتماعية، كما يلي:

أ- اقتصاد السوق الحر

بما أن الحرية هي أولى أهداف الثورة فإنه من المنطقي أن تتبنى الدولة نهج اقتصاد السوق الحر (الحرية الاقتصادية) مع وجود قوانين تنظم النشاط الاقتصادي الحر.

ب- التنمية والنهوض المنظم:

تحتاج الدولة الحديثة إلى مبادرة الحكومة إلى وضع خطة وطنية شاملة وواقعية للتنمية، والنهوض الاقتصادي من حالة الدمار السورية التي خلفها النظام البائد.

ج- العدالة الاجتماعية:

بسبب الفقر والقهر لسنين طويلة فإن الشعب السوري قد دخل مرحلة سيئة جداً من المعيشة تكاد تسمى الجوع. ولهذا فإن العدالة الاجتماعية ستكون ركناً مهماً للدولة منها: مكافحة البطالة، وتخفيف الفقر، وتحسين الدخل، وعدالة توزيع الثروة، وحماية الأسرة السورية من الجوع والفقر.

ثالثاً: زبدة الكلام.. الدولة هي قرار الشعب أولاً

الدولة تقوم على جناحي الأمن والاقتصاد. كما أن مبادئ الديمقراطية والحرية والعدل مهمة فإن الحرية الاقتصادية، ومسؤولية الحكومة في تخطيط التنمية والنهوض الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، هي بنود أساسية في (العقد الاجتماعي) بين السلطة والشعب. أي أن شكل الدولة يجب أن يكون قرار الشعب بأكمله وليس أمر الرئيس فقط.

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة في سوريا سابقاً

ضرورة تعميقه في بنية السلطة

الاعتدال السياسي هو الضمانة الحقيقية لبناء الدولة واستعادة سوريا لمكانتها

خالد حسين محمد

ليست السلطة في أي دولة كتلة صلبة متجانسة بل هي فضاء سياسي تتفاعل داخله اتجاهات متعددة تتباين في رؤيتها للحكم وإدارة الدولة وصياغة مستقبلها وفي المراحل الانتقالية تزداد أهمية هذا التباين لأن الاتجاه الذي ينجح في ترسيخ حضوره داخل مؤسسات السلطة هو الذي يرسم ملامح الدولة لسنوات طويلة ومن هنا تبرز أهمية تعميق الاعتدال السياسي داخل بنية السلطة السورية باعتباره خياراً وطنياً يفتح الباب أمام الاستقرار ويعزز فرص الانتقال إلى دولة المؤسسات والمواطنة.

يرى عدد من المراقبين أن بنية هيئة تحرير الشام ليست بنية أحادية وإنما تضم تيارات مختلفة في رؤيتها السياسية والفكرية فهناك تيار يوصف بأنه أكثر تشدداً ويتمسك برؤية سلفية منغلقة تميل إلى احتكار القرار والنظر إلى السلطة من منظور أيديولوجي في حين يبرز تيار آخر أكثر اعتدالاً وبراغماتية يدرك طبيعة التحولات الإقليمية والدولية ويؤمن بأن إدارة الدولة الحديثة تتطلب الانفتاح والتكيف مع المتغيرات السياسية إلى جانب بناء علاقات مع مختلف القوى الوطنية السورية. ويكمن التحدي الأساسي في أن أي حضور مؤثر للتيار المتشدد قد ينعكس سلباً على مشروع بناء الدولة فالرؤية المغلقة بطبيعتها لا تفسح المجال أمام الشراكة السياسية وتتعامل مع السلطة باعتبارها حقاً حصرياً الأمر الذي يهدد بإعادة إنتاج الانقسام ويضعف فرص بناء مؤسسات تستند إلى المواطنة وسيادة القانون كما أن الانغلاق السياسي يحد من قدرة الدولة على تطوير علاقاتها الخارجية ويجعلها أقل قدرة على جذب الدعم والاستثمار والانخراط في بيئة إقليمية ودولية تتطلب قدراً كبيراً من الواقعية والمرونة.

وفي المقابل تبدو الحاجة اليوم أكبر من أي وقت مضى إلى ترسيخ حضور التيار المعتدل داخل السلطة ويعد الرئيس أحمد الشرع في نظر مؤيديه الشخصية الأبرز التي تمثل هذا الاتجاه انطلاقاً من تبنيه خطاباً أكثر انفتاحاً على المجتمع الدولي وسعيه إلى بناء تفاهمات مع مختلف المكونات السياسية والاجتماعية السورية وإدراكه أن استقرار الدولة لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الشراكة الوطنية وإشراك السوريين في صياغة مستقبلهم بعيداً عن منطق الإقصاء.

إن نجاح هذا المسار لا يتوقف على إرادة الأفراد وحدهم بل يحتاج إلى تحويل الاعتدال إلى نهج مؤسسي يحكم آليات اتخاذ القرار ويعزز ثقافة الحوار والتوافق داخل مؤسسات الدولة فالدول لا تبنى بالغلبة بل تبنى بالتوافق ولا تستقر بالإقصاء بل بالشراكة ولا تكتسب شرعيتها من القوة وحدها بل من قدرتها على تمثيل جميع مواطنيها وحماية حقوقهم وصيانة وحدتهم الوطنية.

إن سوريا تقف اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة ولن يكون ذلك ممكناً إلا من خلال تغليب الاعتدال السياسي على التشدد والانفتاح على الداخل قبل الخارج وإطلاق مشروع وطني جامع يشارك فيه جميع السوريين فكلما اتسعت مساحة الاعتدال داخل بنية السلطة ازدادت فرص الانتقال إلى دولة مستقرة تحكمها المؤسسات وتقوم على المواطنة وسيادة القانون وتكون قادرة على استعادة مكانتها الطبيعية في محيطها العربي والإقليمي والدولي.

كتب توفيق الحكيم في كتابه البرج العاجي، الذي صدر عام 1941، يقول: «البرج العاجي عند أكثر الناس معناه اعتصام الكاتب بالسحب اعتصاماً يقصيه عن أحداث الدنيا وحقائق الوجود، وهذا غير صحيح، على الأقل بالنسبة إليّ. فما من حدث استوجب تحرّك القلم إلا حرّك قلمي، وما من أمر هزّ البشرية إلا هزّ نفسي، بل ما من قضية من قضايا الحياة الكبرى التي تمس الإنسان وتطوره وتقدمه إلا شغلتني ودفعتني إلى الجهر بالرأي، حتى في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون التفات إلى عواقب الرأي الحر والنقد المر. فما بالي أشهد تلميحاً بين آن وآخر من رجال الإصلاح إلى هذا البرج العاجي كأنه وكر قصيّ يسكنه طائر منفرد لا يريد أن يحطّ على جيفة من جيف الأرض».

قصة الفيلسوف وبرجه العاجي

أوردت هذا النص الطويل للمبدع توفيق الحكيم لأنه يكشف عن دلالة الشبهة اللصيقة بالمبدع عموماً، وبالفيلسوف خصوصاً: شبهة أنه يعيش في برج عاجي بعيداً عن هموم البشر وأوجاع الحياة. وما تزال هذه الشبهة تتكرر كلما أراد بعضهم أن ينال من الفلسفة، أو أن يصوّرها علماً بارداً، معلقاً في الهواء، لا صلة له بالناس والتاريخ والمجتمع.

والحق أن يكون للمبدع، أي مبدع، برجه الخاص الذي يعيش فيه ويطل منه على العالم، فهذا مما لا شك فيه أبداً. غير أن البرج هنا ليس عزلة عن الحياة، بل طريقة في النظر إليها. إنه ليس هروباً من الواقع، بل ارتفاعٌ فوق ضجيجه كي تُرى الأشياء في علاقتها ومعناها وجذورها. فالبرج هو عالم المبدع الداخلي، موضع تأمله، ومختبر رؤيته، ومكان انفراده الخلّاق الذي يمدّه بالفن والأدب والموسيقى والفكر والفلسفة. وكل هذه الأصناف من الإبداع ذات ارتباط حميم بالحياة، لا تقوم إلا بها، ولا تستمد شرعيتها إلا من قدرتها على كشفها وتفسيرها وإضاءة عتماتها.

فهل هناك رواية من روايات نجيب محفوظ خارج حياة مصر، أو لا تعبّر عن المجتمع المصري في طبقاته وأزقته وأحلامه وتناقضاته؟ ومن ذا الذي يستطيع أن يتجاهل القيمة الجمالية والإنسانية لشعر المتنبي، وهو الشاعر الذي جعل من ذاته مرآة لعصره، ومن عصره مادة لخلود قوله؟ وهكذا شأن كبار المبدعين: إنهم لا يبتعدون عن الحياة حين يصعدون إلى أبراجهم، بل يذهبون إلى موضع أعلى لكي يروها أصفى وأعمق وأبعد.

وكذا الأمر بالنسبة إلى الفيلسوف. فالفيلسوف هو الذي يبني برجه الفلسفي الخاص، لا من العاج المترف، بل من الأسئلة والمفاهيم والتجربة والعقل والقلق. ومن هذا البرج يطل على العالم بعيون عقله الحادّة النظر، وينثر أسئلته في سماء الحقيقة. تأمل معي مشكلات الفلسفة الكبرى: الإنسان، المعرفة، الحقيقة، اللغة، الحرية، القانون، الدولة، السلطة، المجتمع، القيم، الأخلاق، الجمال، التاريخ، المصير. أليست هذه هي الحياة في أعمق صورها؟ أليست هذه هي الأسئلة التي تتخفّى خلف كل حركة من حركات البشر، وكل صراع من صراعاتهم، وكل أمل من آمالهم؟

هذا هو شغل الفيلسوف، وهذا هو برجه العاجي. لكنه برج مبني على هذه الأرض، لا في الفراغ؛ قائم وسط العالم، لا خارجه؛ مطلّ على البشر، لا معرض عنهم. ومن هنا يجب ألا ننسى أن برج الفيلسوف لا يعزله عن الناس، بل يمنحه المسافة الضرورية لرؤية ما لا يرونه وهم غارقون في العادة والضجيج والامتثال. الفيلسوف لا يمنح الناس أجوبة جاهزة دائماً، لكنه يمنحهم ما هو أعمق: يمنحهم الأسئلة الصحيحة التي لم تخطر على بالهم، ويزودهم بالمفاهيم التي هي أدوات المعرفة، بل المفاتيح الصالحة لفتح أبواب الحقيقة.

الفيلسوف، بهذا المعنى، هو مهندس الأسئلة. إنه يميّز السؤال الحقيقي من شبه السؤال، والسؤال المنتج من السؤال العقيم، والسؤال الذي ينطوي على إمكانية جواب واقعي من السؤال الذي لا ينتج إلا الوهم والثرثرة. وعندما أقول إن الفيلسوف يكتشف السؤال الحقيقي، فهذا لا يعني بالضرورة أن جوابه عن هذا السؤال أو ذاك جواب قطعي ونهائي. فالفيلسوف لا يغلق أبواب المعنى، بل يفتحها. ولا يدّعي امتلاك الحقيقة امتلاكاً أبدياً، بل يسعى إليها، ويمتحن شروطها، ويترك الباب مفتوحاً لكل جواب ممكن، شريطة أن ينهض على العقل والبرهان والتجربة.

من يسكن برجاً بناه غيره ويحوله إلى منبر خطابة يستشهد فيه بالأقوال المأثورة فإنه لا يكون فيلسوفاً بل يعيد سيرة خطباء المنابر

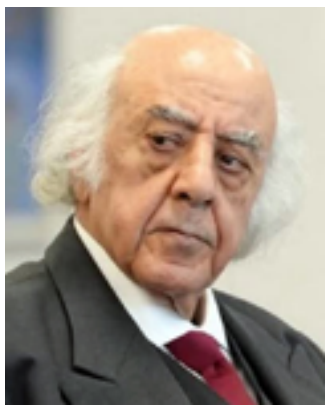

أحمد نسيم برقاوي

ولهذا فإن العودة إلى أجدادنا الفلاسفة، كالكندي والفارابي وابن سينا وابن باجة وابن طفيل وابن رشد، ليست عودة للترديد والحفظ والتبجيل الأجوف، بل عودة لامتحان أجوبتهم، واستئناف أسئلتهم، والكشف عن حدودهم وراهنيتهم في آن واحد. فالفيلسوف لا يكون وفياً لأسلافه حين يحوّلهم إلى أيقونات صامتة، بل حين يحاورهم، ويختلف معهم، ويعيد تشغيل قلقهم العقلي في زمن جديد.

أما من يسكن برجاً بناه غيره، ويحوله إلى منبر خطابة يستشهد فيه بالأقوال المأثورة، فإنه لا يكون فيلسوفاً، بل يعيد سيرة خطباء المنابر. ومن أدمن الإقامة في الكهف، ثم خرج منه حاملاً عقل الكهوف، وراح يتسلق هذا البرج الفلسفي أو ذاك دون أن يفلح في ذلك، فهو عقل رثّ متطفل على قلب الفلسفة النابض بالحب والحرية والمعرفة.

وليس من شيمة الفيلسوف أن ينزل من برجه المطل على العالم ليقارع كل متجمّل بقصاصة ورق تدل على انتسابه الشكلي إلى هذا المبحث النبيل، ولا أن يبدد وقته في الرد على من يشهرون سيوف اللاهوت الصدئة في وجه العقل. فالفيلسوف ليس مصارعاً في سوق الضجيج، ولا خطيباً في حلبة المهاترة، بل صاحب مقام معرفي وأخلاقي. إنه يعلّم الناس الصعود: الصعود من الرأي إلى المعرفة، ومن الانفعال إلى الفهم، ومن التبعية إلى الاستقلال، ومن الظلام إلى نور السؤال.

ولهذا فإن العجزة الذين لا طاقة لهم على الصعود، يطلقون عليه رصاصهم الخلّبي ظناً منهم أنهم قادرون على النيل منه، ويصرخون: الفيلسوف يسكن برجه العاجي. وهم لا يدركون أن المشكلة ليست في البرج، بل في عجزهم عن الارتفاع إليه. فالبرج الذي يتهمونه بالعزلة هو، في الحقيقة، مقام الرؤية. والعلو الذي يحسبونه انفصالاً هو شرط النظر العميق. وما يسمونه ابتعاداً عن الواقع ليس إلا مقاومة للغرق في سطحه.

ولأن الفيلسوف مرجع ذاته، ولسانه المستقل ينطق بما تمليه عليه ذاته الوقادة، فإن القطعان التي تسير وراء الأكباش التي لا تفكر، الأكباش المرددة للحماقات المألوفة، تتوسل بالضجيج كي تشوش على صوته الناصع. لكنها لا تستطيع أن تمنع السؤال من أن يولد، ولا المفهوم من أن يضيء، ولا العقل من أن يواصل طريقه.

فالبرج العاجي، في معناه الفلسفي الحق، ليس وكراً منعزلاً، ولا ملجأ للكسالى، ولا قطيعة مع الحياة. إنه مكان رمزي للحرية الداخلية، وللرؤية المستقلة، وللقدرة على مقاومة السوق والقطيع والسلطة والخرافة. إنه ليس ضد الأرض، بل هو أعلى نقطة فيها يرى منها الفيلسوف ما غاب عن العيون المنحنية. ومن هناك، لا يهرب الفيلسوف من العالم، بل يعود إليه أكثر قدرة على فهمه، وأكثر شجاعة في مساءلته، وأكثر وفاءً للإنسان الذي من أجله وُجدت الفلسفة.

وتبقى حزازات النفوس(*)

زيدان عبد الملك

حميدة.. تعالي يا بنتي
دخلتْ.. فنهضَ فارداً ذراعيه.. أسرعتْ نحوه وعانقته.. صرختْ.. أفلتَ منها وولى مسرعاً تاركاً الخنجر مغروساً في أحشائها. انحنت متألمة وهي تقبض على وديعته، وراح الدم يلوّث ثيابها، فتقدّمتُ ونزعتُه، تراخت رجلاها وركعت.. فحملتها إلى المشفى وهي تنزف، وولدها يسألني: إنّها أخته، فلماذا يريد قتلها؟
في غرفة الإسعاف أفاد الطبيب أن الطعنة أصابت الشريان الأبهر البطني، ومزّقت الأمعاء. وفاقدة الوعي نقولها إلى جناح العمليات، ثم إلى العناية الفائقة. ونحن خلف الزجاج بدت الخراطيم موصولة بساعديها، وإشارة من صدرها بالكاد تنمّ عن بطء تنفّسها. همس: هل ستعيش..؟
تراءتْ لي عندما جاءت مستجيرة تطلب الحماية بعد أن رجعت هاربة وأخريات ممن اغتصبوهنّ. ذليلة ودامعة جلست تحكي قصتها. خمسة مسلحين خلعوا الباب، واقتحموا وحوشاً، حاول زوجي أن يقاومهم فقتلوه، وحزّوا رأسه أمامي وأنا أحضن طفلي؛ كي لا يرى ما يفعلون.. فتّشوا البيت.. اختطفوا ابني من بين يدي ورموه فوق جثة والده، واقتادوني إلى معسكرهم.
أربع نساء وطفلة لا تتجاوز الحادية عشرة عرّونا.. واغتُصبْنا بلا رحمة. الصغيرة تخضّبت.. ونازفة ارتقت روحها إلى بارئها، أمّا الحامل فأجهضت وكادت تفارق الحياة. تناوبوا.. بخسة. رائحتهم تزكم الأنوف، وكانوا أشدّ قذارة من خنازير غادرت حظيرتها تواً، ولمّا سنحت لنا الفرصة إثر هجوم عليهم هربنا هائمات.. أرشدني رجل وزوجه إلى طريق ضيعتي. انتظرت حلول المساء وتسلّلت عبر زقاق إلى المنزل، وجدته خاوياً حيث تخيّم الظلمة، ويطبق عليه السكون. قصدت جارتي وابنة عمّي التي أخبرتني أن فلذة كبدي عند جدّه لأبيه، وإنْ رأوني ستكون نهايتي فلجأت إليك..
تذكّرتُ مظهر ذلك الفتى، ورغم صغر سنه خدعني بمعسول الكلام فصدّقته، لا بدّ أنّهم درّبوه جيداً، وأعطوه موسى مسمومة.. التهب الجرح ولم ينفع الترياق فقضت.. وكالعادة نال الجاني حكماً مخفّفاً فهو مازال حدثاً قاصراً، ومخدوعاً.
تقضّت الأيام.. والمقروص لم ينسَ.. وأنهى المحكوم عليه سجنه، وشبّ صغيرها محروماً من حنانها، فقرر أن يبارك إلى خاله.. طوّقه.. وتشمّم عطره.. ربّت على كتفه مهنئاً.. استل سكينه وطعنه في نحره، خضّها بقوة فشخب الأحمر قانياً.. أتذكرُ تلك التي أهديتها لأمّي؟!
شهق.. تمايل.. استرخى جسده، وتداعى مضرجاً..

(*) زفر بن الحارث الكلابي

أبا هند

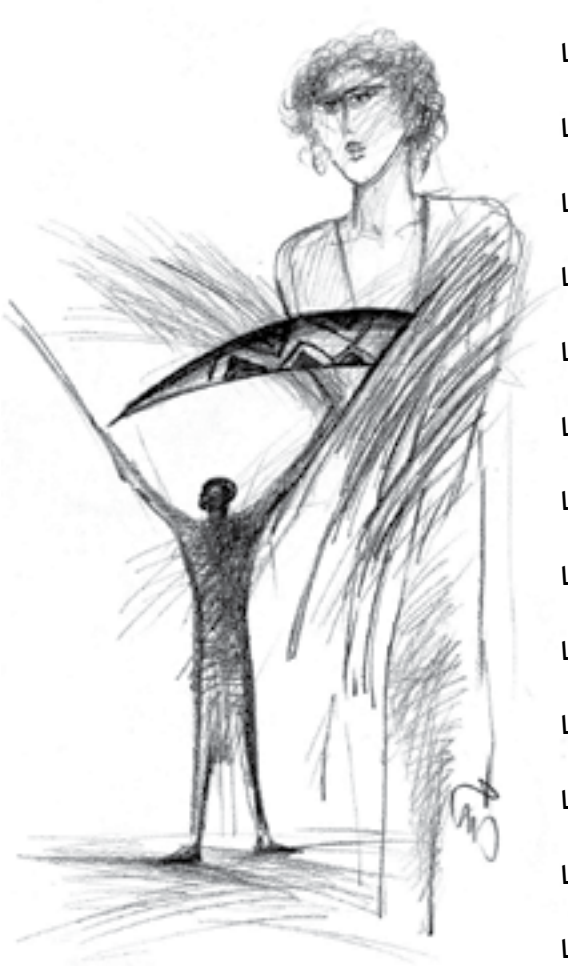

سدرا بكر

أبا هندٍ فلا تعجل علينا
ولا تسأل رماحاً نائمينا
ولا تعتب علينا قد تعبنا
وأنظرنا نخبرك اليقينا
بأنَّا نورد الراياتِ بيضاً
ونرفعهنَّ ذلّاً صاغرينا
وقد كنّا نخطُّ بهم حكايا
ونصدرهنَّ حمراً قد روينا
فما لسيوفنا خشباً أحيلت
وقد كانت حساماً قاتلينا
تشرَّبَ فجرنا منها دماءً
وأشرق شامخاً للعالمينا
فهذا ما قرأناهُ بكُتبٍ
تضمُّ مفاخراً للاحقينا
فتاتٌ لا يسدُّ بطونَ قومٍ
سُقوا ذلَّ الأعادي بائسينا
بكوا أيّام مجدٍ ودَّعوها
بقهرٍ ثمَّ ولّوا مدبرينا
إلى أصنامِ أعداءٍ بخزيٍ
لها خرُّوا عباداً ساجدينا
أيا أسيادنا إنَّا هباءٌ
غبارٌ لا يخيف الطّامعينا
فذبحاً بالصِّغارِ ولا تبالوا
وهبناهم لكم نذراً ثمينا
دعونا نسقكم دمعاً دماءً
وحلماً بات قوت الواهمينا
ومدُّوا للقبورِ يدَ الحقارى
نقبّلها ونطعمها الأنينا
فنهشاً يا أخي بأخيك ضرباً
فذا عشم العدوِّ النَّجسِ فينا
ولا تتركْ يتيماً يا شقيقي
تشرَّب من دماهُ وكن حزينا
بثوبِ الحزنِ أخفي الذنبَ سرّاً
فبحرُ الدَّمعِ قبرُ المؤمنينا
أ بئسَ القومِ يا قومي أناسٌ
مشوا بعباءةٍ تخفي الأنينا
خفايا عارهم قد رقَّعوها
وأخفوها بخيطِ الكاذبينا
أبا هندٍ أعرنا بعضَ خمرٍ
وخُذ أرواحنا رفقاً ولينا
أبا هندٍ برمْسِكَ نم هنيئاً
ولا تأسف علينا ما حيينا.

ثمنُ البقاء

لين أحمد

إِنَّنَا غَالِباً مَا نَتَبَاهَى أَنَّ دِمَشْقَ أَقْدَمُ عَاصِمَةٍ مَأْهُولَةٍ فِي التَّارِيخِ، وَهِيَ كَذَلِكَ فِعْلاً، لَكِنْ أَيُّ مَعْنًى لِهَذَا التَّبَاهِي حِينَ تَتَحَوَّلُ الْمَدِينَةُ الْعَتِيقَةُ إِلَى خَشَبَةِ عَرْضٍ طَوِيلٍ مِنَ الانْهِيارِ؟
فَنَحْنُ الْأَقْدَمُ، وَهَذَا مَا يَقُولُهُ مَنْطِقُ الْحَيَاةِ، وَمَعَ ذَلِكَ نُحَاصَرُ بِالْعَشْوَائِيَّةِ وَالتَّخَلُّفِ وَالْوَجَعِ وَالْقَتْلِ وَالدَّمَارِ وَالْهَلَاكِ، حَتَّى يَغْدُو الْيَاسَمِينُ الدِّمَشْقِيُّ غُبَاراً عَلَى ذَاكِرَةٍ مُتْعَبَةٍ... فَهَلْ هَذِهِ هِيَ دِمَشْقُ حَقّاً؟
وإذا كانَ لِدِمَشْقَ أَنْ تُجِيبَ، فَلَمْ تُجِبْ بِالْكَلَامِ... بَلْ بِالْمَشَاهِدِ الَّتِي تَمُرُّ فِي شَوَارِعِهَا كُلَّ يَوْمٍ.
رَجُلٌ يَسْتَعِدُّ لِيَبْسُطَ خُبْزَهُ عَلَى رَصِيفٍ يَتَرَنَّحُ بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالسُّقُوطِ.
مُذِيعَةٌ تِلْفِزْيُونِيَّةٌ تَتَمَنَّى لِمُشَاهِدِيهَا أَوْقَاتاً جَمِيلَةً، وَصَوْتُهَا يَمُرُّ فَوْقَ وَجَعٍ لَا تُسْمِعُهُ الْكَامِيرَا.
طِفْلٌ يُوَاجِهُ جُرَعَاتِ السَّرَطَانِ، كَأَنَّهُ يُصَارِعُ جَسَداً يَنْهَشُهُ مِنَ الدَّاخِلِ.
أُمٌّ عَلَى كَتِفَيْهَا بَيْتٌ يَتَمَاسَكُ بِصُعُوبَةٍ، وَفِي عَيْنَيْهَا دُمُوعٌ لَا تَمْلِكُ رَفَاهِيَّةَ السُّقُوطِ.
وَأَبٌ أَحْنَتِ الْأَيَّامُ ظَهْرَهُ قَبْلَ أَوَانِهَا، يَدْفَعُ مِنْ عُمْرِهِ ثَمَناً لِيَمُرَّ يَوْمٌ آخَرُ بِسَلَامٍ.
قِطَطٌ تُمَزِّقُ بَعْضَهَا بَعْضاً فَوْقَ عَظْمَةِ دَجَاجٍ بِالْكَادِ تَكْفِي جَائِعاً وَاحِداً، وَكَأَنَّ الْغَرِيزَةَ فَقَدَتْ رَحْمَتَهَا.
عَاشِقَانِ يَتْزَوِيَانِ تَحْتَ دَرَجِ الْبِنَاءِ، يَتَهَامَسَانِ كَأَنَّهُمَا يَخْتَبِئَانِ مِنْ مَدِينَةٍ لَمْ تَعُدْ تَعْتَرِفُ بِالْحُبِّ.
وكأنَّ المشهدَ لم يكتملْ بعدُ، تَاجِرٌ يُبْرِمُ صَفْقَةً بِمَأْكُولَاتٍ مُلَوَّثَةٍ، كَأَنَّ الْمَوْتَ صَارَ جُزْءاً مِنَ الْعَرْضِ الْيَوْمِيِّ.
وفي لحظةٍ واحدةٍ... بَيْنَ صَدَى الْقُرْآنِ، وَصَرَخَاتِ السَّرِقَةِ، وَصَفَّارَاتِ الْإِسْعَافِ، وَحَفَلَاتِ الزَّفَافِ الْمُتْرَفَةِ، وَهَدِيرِ الْمُوَلِّدَاتِ، وَانْقِطَاعِ الْكَهْرَبَاءِ لِسَاعَاتٍ وَغَلَائِهَا، وَجُوعٍ يَبْتَلِعُ الْمَدِينَةَ... يَخْتَفِي الْإِنْسَانُ أَخِيراً.
وَلَا يَبْقَى مِنْ كُلِّ هَذَا إِلَّا مَدِينَةٌ تَمْشِي بِجَسَدٍ مُنْهَكٍ، وَذَاكِرَةٍ مَثْقُوبَةٍ، وَيَاسَمِينٍ يُقَالُ عَنْهُ كَثِيراً أَكْثَرَ مِمَّا يُشَمُّ...
ثُمَّ نَصْمُتُ جَمِيعاً، كَأَنَّ الصَّمْتَ هُوَ الشَّيْءُ الْوَحِيدُ الَّذِي لَمْ يَتْعَبْ بَعْدُ.
سَيِّدَاتِي سَادَتِي...
وَبَعْدَ كُلِّ هَذَا الصِّرَاعِ فِي الشَّارِعِ السُّورِيِّ، لَنْ أَقُولَ: تَحِيَّةً لِسُورِيَا...
بَلْ تَحِيَّةً لِلشَّعْبِ السُّورِيِّ، شَعْبٍ نجا من الحربِ، ومن الجوعِ، ومن الخوفِ، ومن الخذلانِ...
لكنهُ لم ينجُ يوماً من الوجعِ.

لاتقول إني قلتلك

النميمة في مجتمعاتنا تجاوزت مفهوم «الذنب الاجتماعي»، لتصبح ثقافة عريقة، وواقعاً يومياً، وبورصة تفتح أبوابها قبل أفران الخبز. نحن شعوب لا تحتاج إلى وكالات أنباء؛ يكفي أن تحكي لصديق، أو تكتب بضع كلمات على حيط الفيس، لتنطلق نشرة الأخبار العاجلة بالتفصيل الممل، تيمناً بالمثل الشعبي: «الحيط إلو آدان... ونحنا إلها لسان»! النهفة أن النميمة تحولت إلى «فاكهة المجالس»، والأوكسجين الذي يتنفسه العاطلون عن العمل والإنتاج. في الصباح يلعنون القيل والقال، وفي المساء يديرون "طاولات حوارية" لتشريح حياة الجيران والزملاء تحت شعار: «والله ما بحب احكي على حدا... بس»! يتحوّل المجتمع فجأة إلى مخرج درامي يقرأ ما بين السطور: من أين اشترى هذا سيارته؟ ولماذا تطلّقت فلانة؟ النميمة عندنا ليست عادة... بل هي «الخوارزمية الشعبية» التي تجمع الناس وتسلّيهم بانتظار الفرج. وإذا سألت حكيماً: هل النميمة ثقافة أم واقع؟ سيهمس في أذنك وهو يتلفت يميناً وشمالاً: «خيو... هي ثقافة بالسر، وواقع بالعلن... بس بالله عليك لا تقول لحدا إني قلتلك».

بدنا أفعال

أشاع مرسوم زيادة رواتب المتقاعدين حالة من البهجة، فالمتقاعد يرى في راتبه "بحصة تسند جرة" ما تبقى له من عمر وسط ضغوط الحياة اليومية.لكنهم ـ وحتى ساعة كتابة هذه المادة ـ ما زالوا ينتظرون التنفيذ، وما زاد حيرتهم أن وزير المالية طلب قبل أيام من مؤسستي التأمينات والاجتماع ضرورة الإسراع.وما نأمله أن تكون عبارة "ضرورة الإسراع" قد انطلقت كما ينطلق «غراندیز» لتنفيذ مهمته، بدلاً من الانشغال بتصريحات تحسين الأوضاع المعاشية التي باتت تشبه الإعلانات الممولة على منصات التواصل: «بتجيب لايكات... بس ما بتطعمي خبز».

بين حانا ومانا

حدث قرار وزارة التربية القاضي بإعفاء الحاصلين على الشهادة الإعدادية من تركيا - والمصدّقة أصولاً - من التقدم لامتحان الشهادة في سورية، إشكالية كبيرة للطلاب وذويهم.

فالقرار، رغم إيجابيته، وضع المعفيين منه في خانة «لا معلّقين ولا مطلّقين»، لأنه يشترط تصديق الوثيقة من بلد المنشأ، وهو أمر بالغ الصعوبة؛ إذ يمرّ عبر مديرية التربية التركية في الولاية، ثم القائم مقام، ثم وزارة الخارجية التركية.وزاد الطين بلة أن التصديق لدى إخواننا الأتراك يشترط حضور ولي الأمر، وهو أمر شبه مستحيل لمن أنهى إقامته هناك وعاد ليستقر في سورية.وزارة التربية تقول - عبر مصادر إعلامية - :إن التصديق يمكن أن يتم في القنصلية التركية، بينما القنصلية نفسها تقول :من عيني هيي قبل هيي»... بس القوانين عندنا بتقول لازم التصديق من مديرية التربية التركية.اليوم تقف مئات العائلات في موقف لا يُحسدون عليه، ولسان حالهم يقول»: بين حانا ومانا... رح يضيع مستقبل ولادنا».

الشغلة صار بدها ترند

جاء قرار تخفيض المحروقات بعد سلسلة ارتفاعات متذبذبة بسبب الأوضاع الإقليمية والحرب التي توقفت ولا نعرف إلى متى، ليعيد للناس بارقة أمل بأن «تحسّ الأسعار على دمها» وتتلحلح قليلاً، كون ارتفاع المشتقات النفطية يلقي بظلاله على كل مفاصل الحياة، وخاصة النقل.

لكن حتى اليوم، يبدو أن سائقي الحافلات الذين رفعوا الأجرة بمجرد أن «شمّوا» خبر ارتفاع المشتقات، وظلوا «داعسين للصاجة»، قد طنّشوا على قرار التخفيض، وبقوا على التسعيرة الجديدة.فهل يحتاج الأمر إلى اجتماع جديد، وتوصية جديدة، وقرار جديد... حتى يعلو الصوت وتصبح القضية بحاجة إلى «ترند» مثل أغلب القرارات هذه الأيام؟ يتساءل «كتير غلبة»؟

كلام رصاص

نضال خليك

قدر المواطن

في سورية، يتداخل المنطق الاقتصادي مع المنطق الاجتماعي في علاقة «مصاهرة» طويلة، تُدار من خلالها حركة السوق بطرق لا تشبه أي مدرسة اقتصادية معروفة. وخلال أكثر من عقد ونصف، أفرزت هذه المصاهرة نظرية جديدة تستحق جائزة نوبل في "تنشيف دم المستهلك». تقول النظرية: الارتباط بالدولار هو ارتباط باتجاه واحد فقط؛ تماماً مثل شوارع دمشق وقت العجقة. فإذا صعد الأخضر، ترتفع الأسعار فوراً، أما إذا نزل... يذرف التجار دموع التماسيح ويقولون بصوت «متحشرج : «نحن اشترينا» بالغالي يا غالي». وعندما يتحسن صرف الليرة، تجدهم في وضع «المزهرية»، بل إن كثيراً منهم يغلقون محلاتهم لفترة، وكأنهم في إجازة موسمية. المفارقة أن المواطن «الدرويش»، الذي بات يشكل السواد الأعظم من الشعب، هو الوحيد الذي يدفع الثمن في الحالتين؛ فالدولار يملك أجنحة يطير بها للأعلى، والأسعار تملك «لاصق ألتكو» يثبتها في العلالي. وقدَر المواطن أن يعيش ويموت وهو يبحث عن نقطة الالتقاء بين الاثنين... نقطة لا تأتي أبداً.

محيطـــات العـــالـم تشهـــد رقماً قياسياً جديداً في درجات الحـرارة

تشهد محيطات العالم درجات حرارة غير مسبوقة في هذا الوقت من العام، إذ حطّمت الرقم القياسي المسجّل لشهر يونيو/ حزيران على الإطلاق، وفقًا لبيانات جديدة، ما ينذر بتداعيات مقلقة على الطقس العالمي والحياة البحرية.

بتاريخ 21 يونيو/ حزيران الماضي، بلغ متوسط درجة حرارة سطح البحار عالميًا 69.5 درجة فهرنهايت (20.86 درجة مئوية)، متجاوزًا الرقم القياسي السابق لشهر يونيو / حزيران، والذي سجّل في عام 2024، وذلك وفقًا لبيانات خدمة "كوبرنيكوس" لمراقبة تغير المناخ، التي تجمع القياسات من الأقمار الصناعية، والسفن، والعوامات.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسـبوعيـة ـ سـيـاسـيـة ـ ثقـافـيـة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أورفه لي
خالد الوهب
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

www.ninarpress.net
x.com/ninarpress
@ninarpress6281
facebook.com/ninarpress
t.me/ninar_press
+90 543 430 55 31
+ 963 981 43 46 20
ceo@ninarpress.net

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق

العمليات الفنيـــة
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100
BEST PRESS